معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 1 (جوان 2023): ص.ص: 887-903

أصول المنهج الحداثي في الفهم والاستنباط
(دراسة تحليلية – نقدية)

The origins of the modern approach to understanding and deduction (Analytical study – critical)

د. الزبير عوادي*
جامعة البويرة، الجزائر، zoubir1979@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/15؛ تاريخ القبول: 2023/05/01؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة لظاهرة القراءة الحداثية في تأويل النصوص الشرعية، وقد بين موقف الحداثيين من أصول الفهم والاستنباط التي وضعها علماء الشريعة في علم أصول الفقه، ثم عرج على المنهج الحداثي في محاولة للبحث عن القواعد التي بني عليها فلم نعثر على قواعد علمية وأصول مستمدة من الشريعة ومن علوم اللغة بل هي أفكار متناثرة واقتباس من المناهج الغربية في نقدهم للكتاب المقدس، واسترجاع لأفكار المستشرقين، فكانت النتيجة ميلاد فكر مشوه ومسخ للدين لا يرضاه عاقل فضلا عن أن يكون بديلا حضاريا يقوم على أنقاض التراث.

كلمات مفتاحية: الحداثة؛ التراث؛ القراءة المعاصرة؛ التأويل.

Abstract:

The research showed the position of the modernists from the principles of understanding and deduction developed by Sharia scholars in the science of jurisprudence and the science of interpretation. Then it went to the modernist method in an attempt to search for the rules on which it was constructed. The researcher did not find scientific rules based on principles derived from Sharia and language sciences, merely, they were scattered ideas topped with a tone of arrogance and quoting from Western approaches, and retrieval of the orientalists' ideas. The result was that they came out to

* المؤلف المرسل.

us with a deformed understanding that a sane Muslim would not accept, let alone a civilized alternative based on the ruins of heritage.

Keywords: Modernity; contemporary reading; interpretation.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله:

برز على الساحة الفكرية الإسلامية دعاة يزعمون التجديد في الفهم والاستنباط، وقد علا شأنهم من كثرة تبوئهم للمنابر الإعلامية والدعاية لهم، فلبس ذلك على جمهور المتابعين، فمنهم من يصفه بالفكر الحر، ومنهم من يرميهم بالابتداع في الدين، ونحن في بحثنا هذا لا نروم الحكم عليهم من جانب الاعتقاد، وإنما نبحث في أصول الاستنباط التي اعتمدوا عليها ومقارنتها بأصول الشريعة المعروفة. لأجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالية التالية:

ماهي قواعد الفهم والاستنباط التي اعتمد عليها الحداثيون في تأويلهم للنصوص الشرعية؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية الكبيرة مجموعة من التساؤلات منها:

- هل هناك منهج حداثي قائم على أسس علمية؟ وما هي استمداداته؟
- ما سبب نقمة الحداثيين على أصول الفقه الإسلامي؟
- هل أنتج الفكر الحداثي فكرا جديدا حقيقة؟

فرضيات البحث:

- يحتمل أن يكون للحداثيين منهج علمي جديد للفهم مغاير للمنهج الاصولي المعهود
- يحتمل أن تنتج القراءة الحداثية كما زاخرا من المفاهيم والمعاني الجديدة

أهداف البحث:

- بيان موقف الحداثيين من أصول الفقه الإسلامي
- بيان قواعد الاستنباط عند المنهج الحداثي
- بيان تهافت القراءة الحداثية وخلوها من منهج علمي بديل عن علم الاصول.

المنهج المتبع:

سلكت منهج الاستقراء بتتبع آراء الحداثيين من مضانها، مستعينا بالمنهج التحليلي في

شرح الأقوال، والمقارن في عقد مقارنة بين أصول هذا المنهج الجديد وبين قواعد أصول الفقه الإسلامي، وفق الخطة الآتية:

المقدمة:

تمهيد: يتضمن نبذة موجزة عن الحداثة العربية ورموزها

المبحث الأول: في بيان موقف الحداثيين من علم أصول الفقه الإسلامي

المطلب الأول: دعوى جناية الشافعي على العقل الإسلامي

المطلب الثاني: بيان موقف الحداثيين من أصول الاستدلال

المبحث الثاني: أصول الفهم والاستدلال الحداثي

المطلب الأول: الاجتهاد والتجديد

المطلب الثاني: تأليه العقل

المطلب الثالث: إعمال المقاصد ومراعاة المصالح

المطلب الرابع: تأويل النصوص بالاستعانة بالمناهج الغربية الحديثة

الخاتمة: وتضمنت أهم نتائج البحث المتوصل إليها.

تمهيد: نبذة موجزة عن المدرسة الحداثية العربية ورموزها

الحداثة في اللغة: نقيض القديم، والحديث الجديد، والحدث: الأمر الذي يقع للناس، والمحدثات المبتدعات من الأشياء، فالحداثة تجمع معنى الجدة والطراوة والابتداع في الأشياء[1].

أما في الاصطلاح فلها مفاهيم كثيرة متعددة فحسب جون بودريار "هي نمط حضاري مخصوص يخالف النمط التقليدي "[2]، وهي عند "كانت " أن يتحرر الفرد من سلطة المقدس ورجال الكهنوت وأصنام العقل[3]، وهي عند المسيري: " استخدام العقل والعلم والتقنية

(1)- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة حدث، 131/2. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 36/2.

(2)- ينظر: جابلي عيسى، الحداثة في الفكر العربي المعاصر عبد المجيد الشرفي نموذجا، ، نشر مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص 2. زينب عبد العزيز، هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة (الحداثة والأصولية)، دار الأنصار، القاهرة: ط 1، 1996م . ص 39.

(3)– إبراهيم حسين، إشكالية القراءات الحداثية للنص الديني: دراسة نقدية، ، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا – مصر. ص 4477.

المنفصلين عن القيمة في التعامل مع الواقع "[1]، ولعل التعريف الجامع لها حسب استعمالاتها: " مذهب فكري وأدبي يحمل جذوره وأصوله من الغرب يقوم على أساس التمرد على الموروث الثقافي والحضاري ومحاولة تجاوزه بعد فهمه وتفسيره"[2].

وقد بدأت إرهاصات الحداثة العربية من حملة البعثات للبلاد الغربية، التي سمحت بالاطلاع على الفكر والحضارة الغربية، هذا الأمر ولّد شعورا بالضعف واحتقار الذات، وبدأت تظهر أقلام تحاول المزاوجة بين النمط الغربي والنمط العربي الإسلامي كصنيع الحركات الإصلاحية في عهد جمال الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم، وأخرى انسلخت عن هويتها وتقمصت نهج الحضارة الغربية أمثال جرجي زيدان وطه حسين ومحمد أركون وحسن حنفي ونصر أبوزيد وعابد الجابري وعبد المجيد الشرفي وغيرهم وتفرع عن هؤلاء مدارس في القراءة الحداثية بدأت ملامحها تتشكل شيئا فشيئا، ولاتزال أطروحات الحداثيين تلقى رواجا خاصة عند المثقفين، مع تباين في الانتشار من بلاد لأخرى[3]. لذلك كان الأنسب أن يقال بأن الحداثة العربية هي " تلك الأفكار التي تتخذ من النموذج المعرفي الغربي مرجعا لها في بحثها عن النهضة والتقدم"[4].

المبحث الأول: موقف الحداثيين من علم أصول الفقه الإسلامي

المطلب الأول: دعوى جناية الشافعي على العقل الإسلام

يعتبر الإمام الشافعي – وفق التصور الحداثي – مؤسسا للإيديولوجية العربية القاضية على التعددية الفكرية والعقدية والفقهية. . . فهو- بوضعه لعلم الأصول – أسس لسلطة هيمنة الدين والعقيدة على كل مجالات الحياة، لأنه بتقعيده لهذا العلم جعل سلطة النص المرجع الاساس للعقل المسلم، وضيق باب الاجتهاد بالشروط التي اشترطها فألغى دور

(1)- سوزان حرفي، العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات عبد الوهاب المسيري، دار الفكر، دمشق، ط 8، 2021 م، ص 190. المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، ص 13 وما بعدها .

(2)- محمد رستم، الفهم الحداثي للنص الديني بين دعاوى الاجتهاد المنضبط والتجديد المتفلت، بحث مقدم للمؤتمر الدولي " فهم القرآن والسنة على ضوء علوم العصر "، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2011 .

(3)- ينظر: الدين والنص والحقيقة، ص 32. النص والتراث، مصطفى الحسن، ص 15. إشكالية القراءة الحداثية، ص 4489

7- مصطفى الحسن، الدين والنص والحقيقة: قراءة تحليلية في فكر محمد أركون، الشبكة العربية للأبحاث بيروت، ط 1، 2012. ص 30.

العقل والرأي والاجتهاد بأدوات شرعية ومقولات مستوحاة من الحياة السياسية والاجتماعية لعصره، يقول نصر حامد أبو زيد: " ويعود إلى الشافعي فضل الريادة في هذا المجال، بما أنه الأسبق تاريخيا، وهي الريادة التي تجعله مؤسسا لهذا التيار الفكري بكل دلالاته الاجتماعية والسياسية "[1]. وهو – كما ترى – صريح في نسبة علم الأصول إلى الشافعي من حيث أنه استمده لا من استقراء الشريعة ودلالات الألفاظ بل للنفوذ السياسي الذي انتصر لتيار السنة على حساب تيار المعتزلة. هذا التحالف كان لصالح السلطة السياسية بالطبع، فكل من الفقيه والمفسر والمحدث كان موظفا في الدولة[2]، "حيث أصبحت النصوص الدينية الإطار المرجعي الأول والأخير بالنسبة لكل القوى الاجتماعية والسياسية... وظل تأويل النصوص يدور دائما وعين المفكر وعقله اتجاه السلطة السياسية تأييدا أو معارضا، وبذلك انحصرت حركة العقل بين قطبين: أحدهما النص الديني، والثاني: السلطة السياسية"[3]. هذه الإشادة بمدرسة الاعتزال في مقابل التشنيع على المدرسة الاصولية ليست لقوة الدليل بل لانتصار المعتزلة للعقل على حساب النص، يقول الجابري في وصفه للمعتزلة: " لقد كانوا النخبة المثقفة. . . النخبة التي تعتمد العقل في فهم الدين أكثر من اعتمادها على المرويات"[4]، " ولعل هؤلاء لم يعلموا أن اصول الفقه هي الكتاب والسنة وما اخذ منهما بطرق برهانية، وبذلك فهي في منأى عن أي تأثر بهذا الأمر... وإذا تقرر ذلك علمت أن هذه الدعوى افتراء وكذب "[5].

المطلب الثاني: بيان موقف الحداثيين من أصول الاستدلال

أولا- موقف الحداثيين من القرآن الكريم:

ذهب دعاة الحداثة فيه مذاهب غريبة عجيبة، ومن ذلك التشكيك في نسبته لله تعالى، وفي ذلك يقول عبد المجيد الشرفي: " هو كلام الله من حيث مصدره، وكلام البشر من حيث

(1)- نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيسه الإديولوجية الوسطية، (القاهرة: مكتبة المذبولي، ط 2، 1996)، ص53.

(2)- ينظر: مصطفى الحسن، النص والتراث: قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد، (الشبكة العربية للأبحاث: بيروت: ط 1، 2012)، ص 51.

(3)- نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000)، ص 131.

(4)- عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية، (مكتب الدراسات العربية: ط 2، 2000 م)، ص 114 .

(5)- مولود السريري، رسائل علمية في فنون مختلفة، الرسالة الرابعة والعشرون: في مصير المذهب الحداثي في تفسير النص الشرعي، (دار الكتب العلمية، بيروت: ط 1، 2015)، 414/3، 415.

انتماؤه إلى لغة بعينها. . . في أطر فكرية مستمدة من ثقافة المتكلم الشخصية"[1]. فهو صياغة بشرية والمعنى أوحي به إليه مع امتزاجه بثقافة عصره، بينما وصفه نصر أبو زيد بأنه " نص بشري ومنتج ثقافي قابل للإنتاج"[2] ويذهب اركون أبعد من ذلك في بحثه عن المصادر الأولى للقرآن الكريم[3]. فهو يدعو إلى أن يعامل القرآن كأي نص أدبي ثقافي بعيدا عن التعظيم والتقديس[4] يقول أركون: " إن القرآن كما الأناجيل ليس إلا مجازات عالية تتكلم عن الوضع البشري "[5]. وهذا المفكر التونسي هشام جعيط يتعجب من بلاهة المؤمنين الخرافيين، حيث يقول: " كيف يكون موقف الإنسان الذي تعرض للثقافة العلمية وتأثر بها تأثرا جذريا؟ أيستطيع أن يستمر في الاعتقاد بآدم وحواء والجحيم والنعيم وبأن موسى شق البحر وحول عصاه حية تسعى؟"[6]. وقد زعم محمد أركون أن القرآن غير الكتاب، فالأول هو الرواية الشفوية والكتاب النسخة المكتوبة، والانتقال من الرواية الشفوية إلى النسخة المكتوبة عرضة للتحريف والتبديل فضاعت منه نصوص وأدخلت فيه نصوص أخرى، فلما تدخلت السلطة السياسية في عهد عثمان بن عفان فرضت نسختها بالقوة واستمر العمل بها إلى اليوم [7].

ومن مزاعمهم ادعاؤهم أن النص القرآني مفتوح على كل التأويلات، ويلزم من ذلك تعطيل العمل بالنصوص لعدم قدرتنا على فهمها أو التشكيك بصحة ذلك الفهم لها، يقول نصر أبوزيد: " بفرض وجود دلالة ذاتية للنص القرآني فإنه من المستحيل أن يدعي أحد مطابقة فهمه لتلك الدلالة "[8]. بل زعم استحالة مطابقة فهم أي إنسان حتى النبي – صلى الله عليه وسلم – للدلالة الذاتية للنص[9]. " فالنص يتسع للكل، ويتسع لكل الاوجه والمستويات. . . ويندر ألا يجد إنسان في النص مقالته أيا كان مذهبه وأيا كان صنفه

(1)- عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، (دار الطليعة، بيروت: ط 1، 2001)، ص 36.

(2)- انظر: النص والتراث، ص 75 وما بعدها .

(3)- انظر: الدين والنص والحقيقة، ص 145 وما بعدها .

(4)- انظر: عبد السلام فيغو، القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية، (دار الكلمة، القاهرة: ط 1، 2016)، ص 30. مصطفى الحسن، الدين والنص والحقيقة قراءة تحليلية في فكر محمد أركون، (الشبكة العربية للأبحاث بيروت: ط 1، 2012) الفصل السادس،

(5)- محمد أركون، تاريخية الفكر الإسلامي، ص 299 .

(6)- هشام جعيط، الوحي والقرآن والنبوة، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 2000، ص 29.

(7)- انظر: أحمد بوعود، علوم القرآن في المنظور الحداثي، (دار الكلمة، القاهرة: ط 1، 2015 م)، ص 92.

(8)- نصر أبو زيد، نقد الخطاب الديني، (دار سينا، ط 1، 1992 م)، ص 219.

(9)- منى الشافعي، التعديات العلمانية على نصوص القرآن، (دار الكتب المصرية، ط 1، 2016)، ص 70.

ومنهجه"[1] ".. إنه نص مفتوح واحتمال لا يتوقف عن التأويل"[2].

ثانيا – موقف الحداثيين من السنة النبوية:

اتفقت كلمة الأصوليين على اعتبار السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع من حيث الجملة. بينما السنة النبوية وفق التصوير الحداثي تجربة بشرية محضة امتزجت بعادات وثقافة المجتمع الذي عاش فيه النبي – صلى الله عليه وسلم – لا علاقة لها بالوحي، بل خطاب النفس وإيحاء القلب، إنها عملية استرجاع لتجربة محمد الشخصية[3]. والقول بأن السنة وحي فيه سلب لصفات النبي وخصائصه من الفهم الثاقب والرأي السديد [4] في حين سلك بعضهم مسلك الذم والطعن فيه [5]، والحاصل أن المسلكين يفضيان إلى نتيجة واحدة مفادها " إلغاء العصمة " أي إمكانية صدور الخطأ منه، بالإضافة للتشكيك في ثبوتها، وهذا ما أوجد التضارب بين المرويات والتعارض بين الأحاديث، لذلك " فإن الأحاديث التي بين أيدينا تكون في حقيقتها تفسيرا للتفسير "[6]. ولا يمكن اعتبار السنة مصدرا للتشريع ذلك أن الشافعي هو من أدرجها ضمن أصول التشريع، ودافع على حجيتها بإيراد جملة من الحجج[7].

يقول حامد أبوزيد: " إن الوجه الثالث محل الخلاف – وهو استقلال السنة بالتشريع – يكشف عن طبيعة الموقف الذي أهيل عليه النسيان في ثقافتنا وفكرنا الديني. وطبقا لهذا الموقف ليست السنة مصدرا للتشريع، وليست وحيا، بل هي تفسير وبيان لما اجمله الكتاب. وحتى مع التسليم بحجية السنة فإنها لا تستقل بالتشريع ولا تضيف إلى النص الاصلي شيئا لا يتضمنه على وجه الإجمال والإشارة. ولاشك أن ذلك الموقف يختلف إلى حد كبير عن الموقف الذي جعله الشافعي يسود، وهو اعتبار السنة وحيا من نمط مغاير عن وحي الكتاب"[8].

(1)- علي حرب، نقد الحقيقة، (المركز الثقافي العربي، ط 1، 1995 م)، ص 47.

(2)- وقد صرح علي حرب أنه على مذهب أركون في قراءة النص القرآني ويوافق على ما ورد في كتابه تاريخية الفكر العربي الإسلامي انظر هامش ص 34.

(3)- الحارث عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، رسالة دكتوراة، الأردن، (دار السلام، ط 1، 2013 م)، ص125.

(4)- الحداثة وموقفها من السنة، ص 126.

(5)- والأمثلة على ذلك كثيرة منها تفسير أركون لقصة زينب بنت جحش في علاقتها الرومانسية مع النبي صلى الله عليه وسلم، وكيف نزل الوحي موافقا لهوى محمد انظر تفسير أركون لسورة الأحزاب

(6)- نقد الخطاب الديني، ص 100.

(7)- الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية، ص 81 وما بعدها .

(8)- الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية، ص 83.

ثالثا- موقف الحداثيين من الإجماع:

إنّ المنطلق الفكري للمدرسة الحداثية القول بتعدد الرؤى واختلاف القراءات باختلاف القراء، والإجماع يجعل الفهم واحدا لا يتعدد، وعلى حسب تعبير علي حرب لا وجود ليقين معرفي، والنص يتسع لأي معنى، أي القول بـ (نسبية الحقيقة المعرفية) [1]. كنسبية أنشتاين في الفيزياء. يتساءل أركون عن حقيقة الإجماع فيقول: " لكن أي إجماع؟ هل هو إجماع الأمة كلها؟ أم إجماع الفقهاء فحسب؟ وفقهاء أي زمن؟ وأي مدينة؟ "[2] يجيبه نصر حامد أبوزيد بأنها فكرة شافعية المصدر، تلقفها عن شيخه مالك في الأصل المعتمد عنده المتمثل في " عمل أهل المدينة"،... فهي أزمة تاريخية عصفت بالأمة حيث كثر الاختلاف ولم يكن هناك سبيل للتعايش معه والاعتراف به، فعمد فريق من الفقهاء لإقرار سلطة مسيسة بغطاء الدين لفرض اليقين المفقود "[3] وما كان في البداية مسألة عملية أملاها الظرف استحال اصلا من اصول الدين. "[4]. إن الإجماع الذي يجب أن يعتد به في التأويل يجب أن يستند إلى مناخ ديمقراطي شعبي حقيقي بحيث يكون معياره هو الاغلبية المعبرة عن القوى المختلفة، ويكون صالح الأمة هو معيار مصلحة الأغلبية[5]. هذا هو الإجماع الذي يريده الحداثيون، يشترك فيه العوام مع العلماء، والمسلم والشيوعي والملحد والنصراني وجميع أطياف المجتمع، في إطار ديمقراطي، ورأي الأغلبية هو الحاكم طبعا مع مراعاة مصلحة الأمة.

رابعا – موقف الحداثيين من القياس:

على الرغم من كون القياس عملية عقلية في المنطلق، لكنه يستند على أصل شرعي وهو الحكم الوارد في المسألة المنصوص عليها. فنحن نقيس على شيء سبق ثبوته بنص الكتاب أو السنة، والحداثيون لا يقرّون بذلك الفهم، وإذا لم يثبت الأصل فكيف يثبت الفرع؟

ثم إذا سلمنا جدلا بثبوت ذلك الحكم في الأصل نكون قد وسعنا من دائرة النصوص

(1)- إعادة قراءة النص الشرعي، ص 59.

(2)- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص 297. خالد علال، الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد أركون والجابري، ص 152.

(3)- هذا ما تبناه الجابري في أطروحته، انظر: الأخطاء التاريخية والمنهجية لأركون والجابري، ص 157.

(4)- نقد الحقيقة، ص 35.

(5)- نصر أبو زيد، مفهوم النص، ص 241.

لتشمل وقائع أخرى لم ترد في النص، ما يعني عمليا توسيع سلطة النصوص على العقل، فالحاصل أننا أعملنا العقل كدليل لنهدم به العقل كنتيجة. يقول الجابري: " إن القياس الفقهي كان من السلطات التي قيدت العقل العربي "[1]. وهذا ما أكده أبوزيد " معنى ذلك أن القياس ينحصر في اكتشاف حكم موجود بالفعل في النصوص الدينية، وإن كان وجوده خافيا أو مستترا. "[2]. فالواضح أن الحداثي يريد أن يتحرر من القياس الأصولي، لكن ما السبيل إلى ذلك؟ يجيب الجابري: " إنه لا مناص من أحد الموقفين: إما التخلص من إشكالية التعليل بترك القياس، وإما التمسك بالقياس مع الاحتفاظ بإشكالية التعليل دون حلّ، وإما تجاوزها أي الإشكالية[3]، فيتطلب الأمر إعادة تأسيس الأصول على طريقة الشاطبي في بناء الأحكام الفقهية على مقاصد الشريعة وليس على مجرد التعليل "[4].

المبحث الثاني: أصول الفهم والاستدلال الحداثي

أنكر الحداثيون أصول الاستدلال التي وضعها علماء الشريعة، لكنهم لم يضعوا بديلا لها، ولم يؤسسوا منهجهم على قواعد معلومة واضحة، ومن المفروض عقلا أن يأتوا ببديل يتوافق مع متطلبات العصر، ذلك البديل الذي عساه يحررنا من تبعات التخلف والركود والانحطاط مثلما زعموا. وهذا ما لم يحدث، كلها دعاوى للتغريب، والتقليد للمجتمع الأوروبي يظهر فيها الشعور بالنقص والتبعية، حتى في الأدوات التي استعملوها. وقد حاولنا استنتاج الأفكار التي قام عليها منهج الحداثة فوجدناها ترتكز على الاجتهاد الحر وإعمال العقل، وإعمال المقاصد، واعتماد المناهج الغربية[5].

المطلب الأول: الاجتهاد والتجديد

يرى الحداثيون أن الاجتهاد ينبغي أن يكون مستباحا لكل المسلمين الراغبين في ممارسته، وإن أدى الأمر إلى اختلاف الاجتهادات. . لأن الإسلام ليس حكرا على فئة كهنوتية

(1)- محمد عابد الجابري، بنية العقل، ص 567 وما بعدها .

(2)- الشافعي وتأسيس الإيدولوجية الوسطية، ص 130.

(3)- هو يقصد بالإشكالية مسألة تعليل الأحكام هل أفعال الله تعالى معللة معقولة المعنى أم تعبدية غير معقولة المعنى ؟ ونفي العلة يستلزم نفي القياس لأنه مبني عليها .

(4)- بنية العقل، ص 163.

(5)- ينظر: إبراهيم السكران، التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، (مركز تفكر للبحوث والدراسات، ط 2، 2017)، ص 11وما بعدها

معينة كحال رجال الكنيسة. . يقول أركون: " الشخص الوحيد الذي يحق له وحده أن يقوم بعملية التفسير والتأويل هو المكلف المؤمن "[1]. وهذا الكلام يتضمن مغالطة واضحة، فالدفاع عن الدين والحرص على معرفة أساسيته والنهوض بواجباته مسؤولية مشتركة بين المسلمين، لكن ليس معنى ذلك أن يصبح كل مسلم بمجرد كونه مسلما، إماما مجتهدا في أصول الشريعة وفروعها، فهذا مما لا يتصوره منطق ولا يقره عقل[2] يقول الله تعالى: " قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ. . . . وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ" [3]. الحقيقة أن الحداثيين لا علم لهم بالقرآن ولا بالسنة ولا باختلاف الفقهاء ولا بأدلة الاستنباط وقواعده ولا علم لهم باللغة العربية وعلومها. . إلا نزرا يسيرا، وجلهم لم يدرس الشريعة ولم يتخصص فيها[4] يقول الدكتور وهبة الزحيلي: " يؤسفني أن أصرح دون مجاملة أن بعض حاملي لواء التجديد المعاصر أغلبهم تتلمذوا في الغرب ومعرفتهم بالإسلام سطحية ويغلب عليهم الجهل، وهم نظريون لا عمليون، ويناقضون أنفسهم، ويصادمون نصوص الشريعة المطهرة الواضحة في القرآن والسنة، فهم مشبوهون أو جهلة، والمخلص منهم قليل "[5].

المتتبع لكتابات الحداثيين يدرك أن الاجتهاد الذي يدعون إليه مفتوح ليشمل القطعيات والظنيات والعقائد والوحي والنبوة، لا ممنوع ولا مقدس ولا مسلّمات. . " يجب تغيير تلك النظرية الموروثة طبقا لحاجات العصر، ابتداء من علم أصول الدين الذي يعطي الجماهير الأسس النظرية العامة، التي تحدد تصوراتنا للكون، وابتداء من إعادة بناء الأصول، فتغير أشكال الفروع بطبيعتها، والانتقال مثلا من العقل إلى الطبيعة، ومن الروح إلى المادة، ومن الله إلى العالم، ومن النفس إلى البدن، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك "[6]. هذا الاجتهاد والتجديد من خلال رؤية حسن حنفي - القائمة على إعادة بناء القديم كله على أساس نظرة متكاملة - منبوذة عند نصر أبي زيد، إذ لا معنى لإعادة طلاء البناء القديم

(1)- محمد أركون، الفكر الإسلامي قراءة علمية، ص 269.

(2)- رمضان البوطي، قضايا فقهية معاصرة، المقدمة)، ص 11.

(3)- الأعراف الآية 33.

(4)- انظر السيرة الذاتية لهؤولاء لتعلم حقيقة هؤولاء المجتهدين الجدد ونصيبهم من العلم بالشريعة ..فأركون وحسن حنفي تخصصهم الفلسفة ونصر أبو زيد تخصصه الدراسات الأدبية ومحمد شحرور مهندس معماري، والعشماوي في الحقوق ... ينظر: التيار العلماني ص 368. وانظر تراجمهم على النت .

(5)- الزحيلي، تجديد الفقه الإسلامي، ص 165.

(6)- حسن حنفي، التراث والتجديد، ص 61.

بل لابد من بناء جديد، وعلي حرب يسفّه صنيع نصر أبي زيد في اعتماده على المنهج اللغوي فحسب، والتجديد عند اركون " كل حقيقة تتطور مع التاريخ " حتى فكرة الإله العظيم قابلة للتطور والتغيير " "[1]. بينما التجديد عند شحرور مساو لحرية التمتع بالملذات والشهوات وكل شيء مباح حلال لا حرام إلا ما حرمه القانون[2].

المطلب الثاني: تأليه العقل

العقل الذي ينادي به الحداثيون متحرر من كل سلطة فوقية حتى من سلطة الله. . . [3] " ينبغي العلم بأنه فيما يخص الحداثة فإن الخيار لم يعد بين القبول بالدين أو رفضه، وإنما الله نفسه أصبح فرضية لا جدوى منها أو لا حاجة إليها. . . . . وكما قلنا أصبحنا قادرين عن الاستغناء عن الله إذا شئنا من دون أن يجبرنا أحد على ذلك بالطبع فالإنسان في عصر الحداثة أصبح يتحمل مسؤولية نفسه وقدره ومصيره بنفسه، أصبح مستقلا بذاته عن القدرة الفوقية. . "[4].

ولاشك أن هذا الكلام سقيم، فالعقول ضعيفة محدودة، وأحكامها نسبية متفاوتة، ولا يسلم عاقل من دافع الهوى، وسلطة الأنا والمجتمع، يعترف حسن حنفي بذلك ويعلنها صراحة: " صحيح أن العقل يتميز بصفات الإدراك، ولكن العقل ايضا موجود في بيئة معينة، وصاحبه ذو مزاج معين مرتبط بالأهواء والانفعالات، وتسيره المصالح الخاصة والعامة "[5].

وإذا كانت المعتزلة يقدمون العقل على النقل عند التعارض فإن القراءة الحداثية تقدمه مطلقا، فلا محكم ولا متشابه، ولا قطعي ولا ظني، كلها تقسيمات تعوق الاجتهاد وتعرقل العقل، لا آية في القرآن تتعالى على نظر المجتهد، ولا حد في البحث يتوقف عنده العقل، ولا أفق في الكون يتهيّبه التفكير. . [6] ولا ريب بعد كل هذا أن تكون قصص القرآن أساطير الأولين، ولا ريب أن تكون الآيات المشتملة على الغيب أباطيل خرافية وشواهد

(1)- أركون، مفهوم النص، ص 139.

(2)- حسن حنفي، التراث والتجديد، ص 250. أبو زيد، نقد الخطاب الديني، ص 169. تعديات التيار العلماني ص 115، 117، 401.

(3)- إعادة قراءة النص الشرعي، ص 61.

(4)- أركون، نقد العقل الإسلامي، ص 267.

(5)- حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، 78/1.

(6)- قطب الريسوني، النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر، ص 282.

تاريخية على طور من أطوار العقل البدائي أو الطور الطفولي لا تتعدى سياقها الزمني [1]. لكن العجيب أن هذه الاستنتاجات التي وصل إليها العقل الحداثي في عصر النهضة قد سبق إليها كفار قريش من قبل، قال تعالى: (وقالوا اساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض إنه كان غفورا رحيما) الفرقان 5-6. فهل يريد الحداثيون القول بأن كفار قريش كانوا عقلانيين على خلاف النبي وأصحابه؟ ندع الجواب لهم.

المطلب الثالث: إعمال المقاصد ومراعاة المصالح

يقول الشاطبي: "إنَّ وضع الشرائع إنَّما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معًا"[2]، ويقولُ: "والمُعتمَد أنا استقرينا مِن الشريعة أنها وُضعتْ لمَصالح العباد"[3]. ولأجل هذا كان المجتهد الناظر في الأدلة الشرعية مطالبا بمراعاة المقاصد في جميع مراحل اجتهاده لكن المقاصد المعتبرة شرعا لا تستند للأهواء أو استحسان العقول بل ما شهدت به النصوص من خلال استقراء الجزئيات.

وللقارئ أن يتساءل عن سبب احتفاء الحداثيين بالمقاصد، والجواب أنهم جعلوها مطية لتجاوز علم الأصول، فإعمال روح الشريعة يحررهم من ربقة حرفية النص، والاحتماء بالشاطبي يفك أغلال الشافعي. لأن علم مقاصد الشريعة يدور حول كليات عامة يستطيع الجميع المشاركة فيها، وبالتالي ستضمن هذه المنهجية التخلص من سلطة النصوص الجزئية[4]. ومن افتراءاتهم على الشاطبي قولهم إن المقاصد عنده تؤدي إلى التقليل من شأن الجزيئات والاحتكام للكليات، وتضخم من شأن المصالح الدنيوية على حساب النظرة الاخروية(حفظ الدين)، والمنصف يدرك أن هذا بهتان عظيم وفرية لا دليل عليها، فمن أين جاؤوا بهذا والموافقات شاهدة على خلافه؟ يقول الشاطبي: " من أخذ بالجزئي معرضا عن كليه فهو مخطئ، فكذلك من أخذ بالكلي معرضا عن جزئيه "[5] ويقول: " المصالح المجتلبة

(1)- النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر، ص 284.

(2) الشاطبي، الموافقات، تعليق مشهور حسن بل سلمان، دار ابن القيم ودار ابن عفان، د ت، د ط، 7/2.

(3) المرجع السابق (ن – ص) .

(4)- محمد سالم أبو عاصي، مقالات في التأويل: معالم في المنهج ورصد للانحراف، مكتبة الإيمان، ط 1، 2018، ص 151.

(5)- الموافقات: 174/3.

شرعا والمفاسد المستدفعة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو درء مفاسدها العادية "[1]

ويمكن تلخيص النظرة المقاصدية الحداثية في النقاط الآتية:

- إعمال روح الشريعة وتجاوز حرفية النصوص: يقول عبد المجيد شرفي: " لا يتم ذلك الاستنباط على اساس سليم بالتمسك بحرفيتها في نوع من عبادة النص، بل بالبحث عن روحها ومغزاها ومراعاة المقصد منها "[2].

- الأولوية للمقاصد والمصالح المتعلقة بالحياة الدنيا.

- التوسع في تعداد المقاصد وعدم حصرها في الكليات الخمس (منها العدل والحرية والمساواة).

- تقديم المصلحة على النص الشرعي خاصة عند التعارض والاستناد إلى نظرة نجم الدين الطوفي، وعلى حد تعبير الجابري فاعتبار المصلحة هو الذي يؤسس لمعقولية الأحكام الشرعية، وبالتالي فهو أصل الأصول كلها.

المطلب الرابع: تأويل النصوص بالاستعانة بالمناهج الغربية الحديثة

يزعم الحداثيون أن التفسير مكبل بقيود اللغة وأسباب النزول والمرويات بينما التأويل هو عملية تحيين لذهنية القارئ ليفهم وفق معايير خاصة[3] فدعاة الحداثة اتحدوا في الفكرة واختلفوا في الطريقة، فينطلق أركون من نقد الأصل الذي تفرع عنه كل تراث، ويسميه العقل الإسلامي التأسيسي الذي يعني به القرآن إذ هو بحسب تعبيره العقل المؤسس لمختلف العقول الفرعية داخل الفضاء الإسلامي، والمنهج المعتمد عنده هو مزيج من مناهج متعددة التاريخية والأنتربولوجية واللسانيات والتفكيكية والهرمينوطيقا والسيميائيات. وعلى نهجه سار عبد المجيد الشرفي في تونس، ويذكر نصر ابو زيد أنه يزاوج بين البنيوية والألسنية والتاريخية وتحليل الخطاب والهرمينوطيقا إضافة إلى علم تاريخ الافكار وعلم اجتماع المعرفة بينما تقوم منهجية الجابري على المزاوجة بين المستويات الثلاثة: المعالجة البنيوية، والتحليل التاريخي، والطرح الإيديولوجي، ويسير شحرور على وفق القراءة

(1)- الموافقات، 63/2.

(2)- الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 60.

(3)- جلاء الحداثة، ص 85.

التشطيرية مغلفة ببعض الحقائق العلمية والمعرفة الإنسانية في الفيزياء وعلم الفلك والطب وغيرها. فهؤلاءاستمدوا أفكارهم من فلسفة روكيش وجادامار وكانت وهيجل وماركس ودي سوسيرو غيرهم[1]، ولا مانع – عندهم –من الاستعانة بهذه المناهج مادام أنها مناهج للبحث العلمي، قد وظفت سابقا في دراسة النصوص المقدسة عند اليهود والنصارى، وأثمرت التحرر من ربقة الكهنوت وسلطة الكنيسة، فكذلك الحال في النصوص الإسلامية يمكن أن تثمر نظرة معاصرة مغايرة للنظرة الدوغمائية كما يسميها أركون[2].

الخاتمة:

لا عجب بعد هذا أن ينكر أبو زيد شهادة "أن محمدا رسول الله"، ولا عجب إن عد القصص القرآني أساطير الأولين، والغيب عقلا طفوليا خرافيا، واليوغا تغني عن الصلاة، والصوم والزكاة على الخيار، والحج طقوس وثنية وهلم جرا. . ، وهكذا نصل إلى نتيجة هامة: صياغة دين جديد، إسلام بثوب عصري يقبل كل الطوائف والأديان ويتسع لجميع المناهج المتناقضة، ومن أهم نتائج البحث المتوصل إليها:

- تهافت القراءة الحداثية وعدم صلاحية اعتبارها نوعا من التفاسير المعاصرة
- غياب منهج علمي للفهم والاستنباط تكون بديلا عن علم أصول الفقه.
- لا يمكن اعتبار القراءة الحداثية تجديدا للدين بل عبث مذموم منهي عنه شرعا

المقترحات:

عقد ندوات علمية متخصصة لبيان حقيقة المشروع الحداثي.

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم

- الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد عابد الجابري ومحمد أركون، خالد علال، دار قرطبة، الجزائر، 2009.

-إعادة قراءة النص الشرعي واستهدافه في الفكر العربي المعاصر، سليمان الغصن، دار

(1)- التيار العلماني، ص 380.

(2)- ينظر: إعادة قراءة النص الشرعي، ص 46، ص 81. التيار العماني، ص 651.

اشبيليا، الرياض، ط 1، 2016 م.
-إشكالية تجديد أصول الفقه، محمد البوطي، وأبو يعرب المرزوقي، دار الفكر، بيروت، ط 1، 2006.
-إشكالية القراءات الحداثية للنص الديني: دراسة نقدية، إبراهيم حسين، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا – مصر.
-الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، مكتبة مدبولي، القاهرة: ط 2، 1996.
-تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، مركز نماء، بيروت، ط2، 1996
-التأويل الحداثي للتراث التقنيات والاستمدادات، إبراهيم السكران، (مركز تفكر للبحوث والدراسات، ط 2، 2017)
-التجديد في التفسير في العصر الحديث: مفهومه وضوابطه واتجاهاته، دلال السلمي، رسالة دكتوراة في التفسير، جامعة أم القرى، 2014.
-التراث والتجديد، حسن حنفي، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت: ط4، 1992م.
-التعديات العلمانية على نصوص القرآن الكريم، منى الشافعي، دار اليسر، القاهرة: ط1، 2016 م.
-الحداثة في الفكر الإسلامي المعاصر: عبد المجيد شرفي أنموذجا، عيسى جابلي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للبحوث والدراسات.
-الحداثة في ميزان الإسلام، عوض القرني، دار هجر للطباعة، مصر: ط 1، 1988م.
-الحداثة وما بعد الحداثة، عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط4، 2020 م.
-الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري عبد الله، دار السلام، مصر، ط 1، 2013 هـ
-جلاء الحداثة، محمد السعيدي وعلي العمران، دار السعيدي للنشر، الرياض: ط 1، 2018.
-دراسات معرفية في الحداثة الغربية، عبد الوهاب المسيري، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006م.
-الدين والنص والحقيقة: قراءة تحليلية في فكر محمد أركون، مصطفى الحسن، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط 1، 2012.

-العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات عبد الوهاب المسيري، تحرير سوزان حرفي، دار الفكر، دمشق، ط 8، 2021 م.
-العلمانيون والقرآن الكريم (تاريخية النص)، أحمد إدريس الطعان، دار ابن حزم، الرياض: ط 1، 2007م.
-علوم القرآن في المنظور الحداثي: دراسة نقدية تحليلية لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، أحمد بوعود، دار الكلمة، القاهرة، ط 1، 2015 م.
-الفهم الحداثي للنص الديني بين دعاوى الاجتهاد المنضبط والتجديد المتفلت، الدكتور محمد رستم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي " فهم القرآن والسنة على ضوء علوم العصر "، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011.
-القراءات الحداثية للقرآن الكريم ومناهج نقد الكتاب المقدس، يوسف الكلام، مركز البيان، الرياض، ط 1، 1434 هـ.
-القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية: دراسة تحليلية – نقدية، عبد السلام فيغو، دار الكلمة، مصر: ط 1، 2016م.
-القرآن الكريم ومنهج تحليل الخطاب، عبد الرزاق هرماس، جامعة القاضي عياض، المغرب.
-رسائل علمية في فنون مختلفة، الطيب مولود السريري، دار الكتب العلمية، المجموعة الأولى والمجموعة الثالثة، بيروت: ط 1، 2015 م.
-نقد الحقيقة، علي حرب، المركز الثقافي العربي، بيروت: ط 1، 1993.
-النص والتراث: قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد، مصطفى الحسن، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط 1، 2012.
-نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحداثيين، الحضرمي محمد الطلبة، بحث منشور على موقع سلف للدراسات
-مقاصد الشريعة بين الفكر الأصولي والفكر الحداثي، إبراهيم محمد الصديق، بحث منشور على موقع شبكة الألوكة.
-مقالات في التأويل: معالم في المنهج ورصد للانحراف، محمد سالم أبو عاصي، دار الإيمان، القاهرة: ط1، 2018 م.
-موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام – دراسة تحليلية نقدية لمحمد القرني، مركز البحوث والدراسات – مكة، ط 1، 1434 هـ.

-هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة (الحداثة والأصولية)، زينب عبد العزيز، دار الأنصار، القاهرة: ط 1، 1996م.
-من المناهج الحديثة في قراءة النص الديني: منهج نصر أبو زيد أنموذجا، كريمة كربية، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، السعودية، العدد جوان 2016، السنة الثامنة.
-النص الإسلامي بين التاريخية والاجتهاد والجمود، محمد عمارة، دار نهضة، مصر: ط 1، 2007م.
-النص الديني أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيب تيزيني، دار الينابيع، دمشق، 1997م.
-النص القرآني بين تهافت القراءة وأفق التدبر، قطب الريسوني، وزارة الأوقاف، المغرب: ط 1، 2010 م.
-نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، المغرب: ط 4، 2005م.